الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

23 **جماد اول** 1435 –24 **مارس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الانسان في العالم	23

هيئة حقوق الإنسان

النكاح، الطلاق، الإرث، التعليم، الوظيفة.. قضايا كشفت ضعف حيلة النساء

جهل المرأة بحقوقها.. "استغلوها واستغفلوها"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920765.html

فيفاء، تحقيق - عافية الفيفي

يلعب جهل المرأة وعدم وعيها بحقوقها كاملةً عند التوكيل والتحقيق والترافع فيما يختص بعقد النكاح وقضايا الطلاق والإرث وحقوقها التجارية والتعليمية والوظيفية والصحية دوراً كبيراً في جعلها فريسة سهلة وامرأة خاملة لا دور لها في كثير من الأحيان، كما أنَّ بعض العادات والموروثات الثقافية والاجتماعية والسلطة الذكورية لعبت دوراً كبيراً في حرمان العديد من النساء من حقوقهنَّ، إلى جانب وجود من تضطر منهنَّ إلى التنازل عن حقوقها المشروعة، إمَّا تحت الإجبار والتهديد أو بكامل إرادتهن؛ بهدف الحد من المشكلات والخلافات العائلية، وقد يتسبَّب خوف المرأة أو حياؤها من الرجل في جعلها تستسلم لطلباته فيما يتعلَّق بتوقيع الشيكات وإبرام العقود والوكالات، سواءً لقروض شخصية أو شراء سيارات، وغير ذلك، إلى جانب التوقيع بحسن ظن أو جهلٍ منها، الأمر الذي يجعلها تكون في النهاية هي المجني عليها، خاصةً حينما تكون هناك حقوق للغير أو مطالبات مالية لابد من الوفاء بها.

وتقع المسؤولية على المرأة فيما يتعلَّق بتوعية ذاتها وتثقيفها، خاصةً حينما تكون متعلمة تجيد القراءة والاتصال عبر الهاتف و"الإنترنت"، حيث أنه بإمكانها الاتصال بمحامٍ أو شيخ ليُطلعها على حقوقها الشرعية والأنظمة، وهو ما يضمن في النهاية عدم استغلالها أو استغفالها، كذلك يتحمل المجتمع جانباً من مسؤولية التوعية، سواءً عبر البرامج التوعوية والتأهيلية التي تقيمها المؤسسات المختلفة أو عبر وسائل الإعلام المتنوعة.

حالات الطلاق كشفت أن بعض النساء لا تعرف عن حقوقها شيئاً

نصيب شرعي

وأشارت "سعيدة العبدلي" إلى أنَّها كانت ترغب في الحصول على نصيبها الشرعي من تركة وأرض والدها وتحلم ببناء منزل يؤيها ويسترها، لاسيَّما أنَّ زوجها طلقها وأعادها إلى بيت أهلها، بيد أنَّ تمسُّك إخوتها بالأرض وخشيتها من اتساع دائرة الخلاف بينهم جعلها تتنازل عن نصيبها في الأرض مقابل مبلغ مالي بسيط.

وقالت "عائشة المسعودي": "أبي يعاني من مرض نفسي مزمن جعله لا ينام ليالٍ طويلة، كما أنَّه مصاب بداء الشك والغيرة، فهو يضربني ليل نهار، وأمي ضعيفة لا حول لها ولا قوة، الأمر الذي جعلها تلتزم الصمت وتبكي حسرة وألماً عليَّ، والمشكلة أنِّي لم أجد من ينقذني وليس لي سند يعاونني، فإخوتي منغمسون قي بعض الأمور السلبية، وأنا أخاف منهم أكثر من والدي، وقد أخبرتني إحداهنَّ أنَّ لي حقوقاً شرعية تترتب على عضل الولي، وهو ما سيوفِّر لي الحماية ويجعلني أتزوج بشخص يؤمِّن لي حياةً كريمة، بيد أنِّي لا أعرف عن ذلك شيئاً".

وعي المرأة السلاح القوي للحصول على الحقوق

برامج توعوية

وبيَّنت "نوال محمد" أنَّها مطلقة منذ (10) سنوات، مضيفةً أنَّها عاشت مهملة لوحدها مع أخيها، مشيرةً إلى أنَّها لم تستلم صك الطلاق حتى الآن، كما أنَّ طليقها لم يُسقط اسمها من بطاقة العائلة؛ مما حرمها من الزواج مرة أخرى، على الرغم من أنَّه تقدَّم العديد من الرجال للزواج بها، لافتةً إلى أنَّها حُرمت أيضاً من المساعدات التي يُقدمها "الضمان الاجتماعي".

وقالت "إنعام حمراني" -طالبة بجامعة جازان-: "بادرت أنا و(10) طالبات من زميلاتي في الجامعة إلى تشكيل لجنة نسائية تنفذ برامج توعوية متنوعة تخدم أهدافاً كثيرة وتركز على تثقيف المرأة بحقوقها المشروعة في مختلف قرى ومراكز ومحافظات جازان، وذلك تحت شعار "طموحنا التغيير"، وقد بدأنا العمل عبر الإعلان والتنظيم للقاءات ومحاضرات تُنفَّذ في الدور النسائية"، مضيفةً أنَّ هذا المشروع قوبل بتفاعل وحضور كبير من نساء المنطقة.

إنعام حمراني

وتمنَّت أن تتم رعاية هذا المشروع من قبل جهات رسمية؛ لتتمكن هي وزميلاتها من إيصال رسالتهنَّ التوعوية للمرأة بكل يسر وسهولة، مضيفةً أنَّ ديننا الإسلامي الحنيف وضع الأسس التي تكفل للمرأة حقوقها، كما أنَّه سنّ القوانين التي تصون كرامتها وتمنع استغلالها بأيّ شكل من الأشكال، ثمَّ ترك لها حرية الخوض في مجالات الحياة، مشيرةً إلى أنَّ بعض العادات والموروثات الثقافية والاجتماعية لا تزال تقف أمام وصول المرأة إلى وضعها العادل في بعض المجتمعات الشرقية.

حقوق المطلقة

وأوضحت "إنعام حمراني" أنَّ خجل وخوف المرأة وجهلها في كثير من الأحيان بطريقة المطالبة بحقوقها المشروعة قد يُفقدها الكثير، مضيفةً أنَّ هناك أموراً أخرى ساعدت في ذلك، ومنها تسلط العديد من الرجال، إلى جانب عزل المرأة عن المشاركة الفاعلة في المجتمع، وكذلك قلَّة التوعية عبر مؤسسات المجتمع ووسائل الإعلام المختلفة، لافتةً إلى أنَّ المرأة تنتظر حالياً إقرار حق من حقوقها المشروعة، وهو الاعتماد والتفعيل للائحة حقوق المرأة المُطلقة التي أوصى "مجلس الشورى" قبل حوالي (10) أشهر بسرعة إعدادها وتطبيقها؛ لضمان حقوق المطلقات وأطفالهنَّ.

استشارات قانونية

وأشار "د.هادي بن علي اليامي" -عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان- إلى أنَّ "هيئة حقوق الإنسان" تُولي موضوع نشر ثقافة الحقوق اهتماماً بالغاً، موضحاً أنَّها رصدت انتهاكات لحقوق الإنسان خاصةً المرأة، مبيناً أنَّ الهيئة تباشر متابعة تلك الانتهاكات بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومن ذلك متابعتها لقضية تزويج القاصرات وعلاجها، لافتاً إلى أنَّها تعمل على تنفيذ العديد من البرامج التوعوية والمعارض والأجنحة المتنقلة في العديد من المهرجانات التي يتم تنظيمها بالمملكة.

د.هادي اليامي

وأضاف أنَّ ذلك يتم بمشاركة عدد من الباحثين والباحثات؛ بهدف تقديم الاستشارات القانونية، والرد على الاستفسارات، إلى جانب إقامة العديد من الأجنحة التوعوية في المجمعات التعليمية؛ لتوعية الطلاب والطالبات.

فريسة سهلة

وقالت "عائشة شاكر زكري" -حقوقية-: "حرص خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- منذ توليه مقاليد الحكم على أن تنال المرأة في المملكة حقوقها كاملة، وفقاً لما نصَّت عليه الشريعة الإسلامية، وقد ظهر ذلك عبر مشاركتها لأخيها الرجل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فها هي تُبتعث للدراسة في الخارج وتشارك في الحوار الوطني والمجالس البلدية ومجلس الشورى".

عائشة زكري

وأشارت إلى أنَّ جهل المرأة وعدم تثقيفها وتوعيتها بحقوقها في الأنظمة القضائية عند التوكيل وعند التحقيق وعند الترافع فيما يختص بعقد النكاح وقضايا الطلاق وحقوقها التجارية والتعليمية والوظيفية والصحية جعلها فريسة سهلة وامرأة خاملة لا دور لها في كثير من الأحيان، مضيفةً أنَّ بعض العادات والموروثات الثقافية والاجتماعية والسلطة الذكورية لعبت دوراً كبيراً في حرمان العديد من النساء من حقوقهنَّ.

حسن ظن

وأوضحت "عائشة زكري" أنَّ خوف المرأة من الرجل قد يجعلها تستسلم لطلباته فيما يتعلَّق بتوقيع الشيكات وإبرام العقود والوكالات، سواءً لقروض شخصية أو شراء سيارات، وغير ذلك، إلى جانب التوقيع بحسن ظن أو جهلٍ منها، موضحةً أنَّها تكون في النهاية هي المجني عليها، مبينةً أنَّ حياءها قد يمنعها من مراجعة مراكز الشرط والمحاكم ومزاحمة الرجال، مشيرةً إلى أنَّ من أبسط حقوقها في حالات العنف الأسري حمايتها في دور الحماية و الإيواء.

وأضافت أن ما تتم مشاهدته -للأسف- هو عكس ذلك، إذ تتم إعادتها لولي أمرها وعدم قبولها في دار الايواء ومحاولة حل مشكلتها الأسرية ودياً؛ لأنَّ المطالبة بهذا الحق يجعلها سجينة في هذه الدور لا طالبة حق، موضحةً أنَّها حتى في حال علمت بحقوقها، إلاَّ أنَّها قد تجهل كيفية الخروج لها والمطالبة بها ولأيّ جهة تتقدم، فعندما تتعرَّض للتحرّش -مثلاً- تجهل الجهة التي ينبغي عليها أن تتقدَّم لها بالشكوى.

وأشارت إلى أنَّ زواج القاصر من أجنبي يحرمها من ضم أطفالها وتعليمهم وعلاجهم، داعيةً إلى استحداث مكاتب لخدمة النساء الوحيدات اللاتي بدون عائل أو لهنَّ عائل عاجز أو يمارس عليهنَّ العنف والظلم، على أن تتولى هذه المكاتب

اصطحاب المرأة للشرطة والقضاء، أو أيّ جهة تخدمها وتعينها في الحصول على حقوقها، مشددةً على ضرورة تعيين النساء في سلك القضاء؛ كي لا تضطر المرأة لوكيل شرعي أو البحث عن محرم.

مسؤولية المجتمع

وأوضح "خالد أبو راشد" -محام- أن الشريعة الإسلامية ضمنت للمرأة حقوقها كالرجل تماماً، مضيفاً أنَّ لها حقاً في الإرث والتعليم والوظيفة والزواج والعضل والطلاق إن استحالت العشرة، كما أنَّ لها الحق في أن تنعم بالأمن والأمان وسط أسرتها بعيداً عن أجواء القهر والعنف، مبيناً أنَّه يحق لها أيضاً ممارسة التجارة وسائر الأنشطة العقارية من بيع وشراء واستئجار، مشدداً على ضرورة توعية المرأة بحقوقها؛ لتتمكن من التمتع بها والمحافظة عليها والمطالبة بها.

خالد أبو راشد

أكد على أنَّ المسؤولية تقع على المرأة نفسها بالدرجة الأولى فيما يتعلّق بتوعية ذاتها وتثقيفها، خاصةً حينما تكون متعلمة تجيد القراءة والاتصال عبر الهاتف و"الإنترنت"، مشيراً إلى أنَّ بإمكانها الاتصال بمحامٍ أو شيخ ليُطلعها على حقوقها الشرعية والأنظمة التي كفلت لها ذلك، إلى جانب قدرتها على القراءة والإطلاع في كافة المواقع المتاحة لذلك، لافتاً إلى أنَّ المجتمع يتحمل جانباً من مسؤولية التوعية، سواءً عبر البرامج التوعوية والتأهيلية التي تقيمها المؤسسات المختلفة أو عبر وسائل الإعلام المتنوعة.

وعي وعلم

وشدّد "أبو راشد" على ضرورة نشأة الفتاة منذ الصغر على العلم والوعي بكامل حقوقها من قبل أسرتها، إلى جانب تدريبها على كيفية الاحتفاظ بها والمطالبة بها بالطرق السليمة التي تضمن سلامتها واستمراريتها، موضحاً أنَّ بعض النساء قد يلجأن للتنازل عن حقوقهن إمّا تحت الإجبار والتهديد أو بكامل إرادتهن؛ بهدف الحد من المشكلات والخلافات، مؤكداً على أنَّ ذلك لا يُعدّ حلاً أمثل، مبيناً أنَّ التنازل عادةً يقود لتنازل آخر وخسارة أكبر، وبالتالي العيش تحت مظلة الظلم والحرمان، ذاكراً أنَّ جهل المرأة بحقوقها قد يحرمها من حقوق كثيرة، ومن ذلك حضانة أطفالها، موضحاً أنَّها قد تقبع تحت عنف والدها وإخوتها وتُحرم من الزواج بالرجل الكفء؛ بسبب جهلها بحقها في عضل الولي ونقل الولاية لآخر حينما يثبت أنَّ أسباب أبيها لحرمانها واهية، لافتاً إلى أنَّه لا يحق لوليها منعها من الزواج بالرجل الكفء.

وأضاف أنَّ الولي إذا منعها كان عاضلاً لها، إذ إنَّه يحق لها حينئذ رفع أمرها للقاضي الشرعي ليزوجها أو يأمر وليها بتزويجها، وعند بعض العلماء تنتقل الولاية إلى غيره من الأولياء، لافتاً إلى أنَّ الطلاق حقاً للمرأة في حالة استحالة العشرة والحياة مع الزوج.

الحاسة السادسة

الكفاءة أم المحسوبية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140324/Con20140324686537.htm

عبدالرحمن الحبيب

تساؤل دائماً يطرح نفسه ولا يجد الإجابة أو الرد المقنع له في أجهزتنا الإدارية في مجتمعاتنا العربية. هذا التساؤل يقول هل المنصب الذي تحتله جاءك أو أسند إليك لأنك ذو كفاءة وعطاء مميز أم لأنك صديق أو قريب أو تربطك مصلحة شخصية مع من عينك أو رشحك أو وصى عليك؟.

وعلى سبيل الفرضية ولو حدث الخيار الثاني فأين تذهب لتشتكي من هذا الوضع.. هل إلى هيئة مكافحة الفساد باعتبار أن هذا هو نوع من أنواع الفساد الإداري الذي يهدم بناء الجهاز التنظيمي لأحد قطاعات الدولة أم إلى هيئة حقوق الإنسان لأن

إنسانا أحق وأولى من إنسان آخر بتولي هذا المنصب أو ذاك ولكن بسبب إنسان هضم وصادر حقك وأعطاه لإنسان آخر لا يستحق.
أعتقد أن ظاهرة المحسوبية تشكل مرضا خطيرا يفتك بالنظام الوظيفي والإداري وتبعده عن القاعدة المألوفة (ضع الشخص المناسب في المكان المناسب) والمبنية على معايير القدرات والعطاء والإبداع والمؤهلات والخبرات لا على الأهواء والمصالح الشخصية والمادية الضيقة.
كما تؤثر هذه الظاهرة المقيتة على نظام العدالة الاجتماعية ونظام العمل والتي تؤدي بدورها إلى ضعف الإنتاجية بين الموظفين وهناك من يأخذ المحسوبية إلى أبعد من ذلك على أنها نظام سياسي يقوم في جوهره على علاقة لا تماثلية بين مجموعات السياسيين الرعاة والعملاء تعتمد على جني الخيرات من دعم الآخر وتقوم على العلاقات النفعية المتبادلة وبشكل أكبر أيضا على تحقيق النفوذ والسيطرة على الموقف. ولعلي هنا أختم بالآية القرآنية الكريمة (85) من سورة النساء التي تفرق بين الشفاعة الحسنة والشفاعة السيئة:
(من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله على كل شيء مقيتا).

خطرات
لهُ مِثْلُ ما لَهُنّ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140324/Con20140324686550.htm

بدر بن أحمد كريِّم

عندما كتبت مقالا في هذه الصحيفة، أطالب فيه بجمعية لحماية الزوج السعودي من عنف الزوجة، كنت متأكدا من وجود حالات عنف زوجي، لم تصل إلى هيئة حقوق الإنسان، كما هو حال الزوج الذي «لجأ للهيئة لطلب المساعدة في التخلص من عنف زوجته عليه».
***
• عنف الزوجات ليس جديدا في المجتمعات العربية. ففي دراسة أجريت على شريحة من النساء الكويتيات- أعدها الباحث الكويتي المحامي خالد عبدالجليل- تبين أن (35 %) من نساء الكويت، يشعرن بالمتعة بعد ضربهن وتعذيبهن لأزواجهن !! وفي مصر، تبين من دراسة أجراها الباحث السيد عوض (أستاذ علم الاجتماع بجامعة قنا) أن أكثر من نصف الرجال المتزوجين في مصر، معرضون للضرب من زوجاتهم !! ووصلت نسبة عنف الزوجات المصريات ضد أزواجهن إلى 50,6 % من إجمالي عدد المتزوجين. !!
***
وتغيب هذه الدراسات عن المجتمع السعودي، لكنّ الملحوظة بالمعايشة تكشف عن أن بعض الزوجات السعوديات، يمارسن شتى أنواع العنف ضد الزوج مثل: الضرب، والركل، والرفس، والبصق، والإهانة، والإيذاء، وقد عرفتُ بعض الحالات، وحاولتُ أنْ أكون طرفا في التوفيق فيها، إلاّ أن بعض الزوجات أصررن على أن الخطأ ليس منهن، وإنما من الزوج فحسب، على الرغم من أن بعض أفراد أسر الزوجة لم يؤيدوهن. ألا يتطلب الحال جمعية لحماية الأزواج من عنف زوجاتهن؟ أليس للزوج مثل ما للزوجة من: حقوق، وواجبات؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" تطالب بتحديد حاجات "الأفرع" و"دور الإيواء"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

طالبت موظفات مكتب الإشراف الاجتماعي في المنطقة الشرقية، بضرورة الكشف عن احتياجات الفروع والمقرات التابعة للشؤون الاجتماعية، من خلال زيارة الفروع ومتابعة الاحتياجات هاتفياً، وعدم الاكتفاء في المخاطبات الرسمية.

وأوضحت المدير العام لمكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في الشرقية لطيفة التميمي، خلال اجتماع دوري عقد أخيراً، أنه تم تخصيص لجنة للبت في نقل الموظفات من فرع إلى آخر.

وأكدت التميمي حرص المكتب على عقد الاجتماع الدوري مع جميع رئيسات الأقسام والفروع النسائية التابعة للمكتب في الدمام والأحساء، وذلك لما لوحظ من «إيجابيات تصب في خدمة المستفيد من هذه الفروع، وتحسين تقديم هذه الخدمة بتعاون وحماس من قبل مديرات الفروع لتحقيق أهداف هذا الاجتماع، والذي يعقد لأربع مرات كل عام لتذليل الصعوبات، وتبادل الرأي، وتطوير العمل والرقي بمستواه». واستعرض الاجتماع، الذي عقد أخيراً، في مقر المكتب بحضور مساعدة المديرة هدى الملحم وجميع مديرات الفروع النسائية والأقسام النسائية بالفروع ومكتب الإشراف، توصيات الملتقى السابع لمدراء العموم بوكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة، ومدراء الشؤون الاجتماعية والإشراف الاجتماعي النسائي والذي عقد في جدة نهاية شهر صفر الماضي، والذي أكد على «عدم الاكتفاء بالمخاطبات الرسمية فيما يتعلق باحتياجات الفروع، ومتابعتها هاتفياً، أو الحضور للإدارات المعنية في المناطق، أو الوكالة إن تطلب الأمر». وهذا ما أكدت عليه مديرات الفروع والأقسام، مطالبات بضرورة المتابعة الشخصية، إضافة إلى أنه اعتمد قيام مكاتب الإشراف الاجتماعي باختيار الأسر الحاضنة المناسبة وإسناد مسؤولية الحضانة إلى مديرات الإشراف.

كما تم عرض بنود الموازنة المخصصة للمكتب والفروع التابعة له للعام 1435/1436هـ من قبل رئيسة قسم الشؤون الإدارية والمالية إيمان الفرشوطي، أشارت خلالها إلى مخصصات كل بند من بنود الموازنة المعتمدة ومقدارها 1.1 مليون ريال. كما ناقش الاجتماع تشكيل لجنة للبت في نقل الموظفات من فرع إلى آخر، والآلية المقترحة لقياس أثر التدريب، وملاحظات قسم التدريب على البرامج التدريبية المنفذة في الفروع وفق الخطة السنوية المعتمدة. كما وجهت الدعوة من قسم إدارة الجودة الشاملة بالمكتب إلى جميع الفروع لإعداد وتدوين الخطة الاستراتيجية بالتعاون مع فرق التخطيط الاستراتيجي للأعوام 1436-1438هـ. وتم تعميم مذكرة التعاون المشترك ووثيقة الشراكة المجتمعية الموضحة لمفهومها وبنودها، التي أعدها قسم العلاقات العامة والإعلام في المكتب بهدف تفعيل المشاركة المجتمعية لخدمة المستفيدين من المكتب والفروع بما يضمن استمراريتها وإسهاماتها الفاعلة في التنمية الاجتماعية.

من جهة أخرى، أكد استشاري الطب النفسي رئيس فريق التحفيز بمجمع الأمل للطب النفسي الدكتور محمد المقهوي أن المدير الناجح يدرك كيف يتعامل مع كل فرد في مؤسسته لإخراج أفضل ما لديه في أداء العمل من خلال التحفيز الذي يتناسب مع طبيعته، مشيراً إلى أن أصناف الناس في التحفيز متعددة فهناك النوع الجاد الذي يحتاج للتحفيز ليتضاعف إنتاجه،ومن لديه نوع من الكسل، فيحتاج إلى التحفيز المستمر، وصنف لا يتغير وشعاره»كل شيء على ما يرام».

"شكراً ماما" تستقطب 97 طفلاً وطفلة مصابين بـ "السرطان"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»
قدم 97 طفلاً وطفلة مصابين بالسرطان، هدايا وشهادات تقديرية، إلى أمهاتهم، أمام جمع غفير ذرفوا الدموع، وهم يشاهدون منظر «القبلات والأحضان» بين كل طفل وأمه على خشبة المسرح، في احتفالية نظمتها أول من أمس، جمعية السرطان السعودية في المنطقة الشرقية، للأطفال المصابين، تحت شعار «شكراً ماما»، بالتزامن مع «يوم الأم العالمي».
وقدم الأطفال المصابون من خلالها الشكر والعرفان لأمهاتهم، على الرعاية والمحبة التي يواجهون بها مرض السرطان.
وتناسى الأطفال المرضى أوجاعهم على ضفاف شاطئ «خليج الدانة» في الخبر، بعد أن عقدوا العزم مسبقاً على تنظيم هذه الاحتفالية، لتكريم أمهاتهم ورسم البسمة على وجوههن. وقضى الأطفال 5 ساعات استمتعوا مع أسرهم خلالها بالأنشطة الترفيهية من مسابقات منوعة واستعراضات وأركان توعوية ورسم على الوجه. فيما كان ختام الاحتفالية بتسليم الهدايا للأطفال، وكذلك تكريمهم لأمهاتهم.
وقال المشرف على الاحتفالية مشعل الجويرة: «إن الجمعية أرادت أن يقدم الأطفال شيئاً بسيطاً يشكرون من خلاله أمهاتهم على هذه الرعاية والمحبة التي تجعلهم قادرين على مواجهة هذا المرض»، مؤكداً أهمية الحالة النفسية لهذه الفئة، التي «تنعكس إيجابياً على شفائهم». وأضاف «أن هذه الفعاليات المنوعة تهدف إلى خلق أجواء ترفيهية اجتماعية تجمع الأطفال مع أسرهم وأطبائهم»، موجهاً الشكر لطلاب وطالبات الجامعة العربية المفتوحة ولكافة المتطوعين، على «التنظيم والدعم لنجاح هذه الاحتفالية، ورسم البسمة على وجوه المصابين بالسرطان».
يذكر أن جمعية السرطان السعودية تقيم المهرجان سنوياً، لإدخال الفرحة على قلوب الأطفال وأسرهم، والعمل على دمجهم في المجتمع، بعيداً عن أجواء المستشفيات والمراحل العلاجية. وأكدت أن «التواصل معهم مستمر بشكل دائم في جميع الأنشطة والمناسبات». وتسعى الجمعية من خلال ذلك إلى «تحقيق الرعاية لمرضى السرطان».

"الصحة" تعتمد التنظيم الجديد لمواعيد العمل في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض- صديق البخيت
اعتمدت وزارة الصحة التنظيم الجديد لمواعيد العمل في المراكز الصحية والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة، الذي سيبدأ العمل به بدءاً من غرة شعبان 1435هـ.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني، أنه وفقاً للتنظيم الجديد تبدأ ساعات الدوام اليومي في المراكز الصحية في القرى والهجر التي لا تخدمها مستشفيات قريبة لتقديم الخدمات الإسعافية على مدار الساعة، من الساعة السابعة والنصف صباحاً في جميع المناطق، ويمكن تأخيرها لمدة نصف ساعة وفقاً لمصلحة العمل، ويكون دوام العمل الرسمي بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد إلى الأربعاء على فترتين، وتسع ساعات فقط يوم الخميس على فترتين، وستتم تغطية الخدمات في هذه المواقع يومي الجمعة والسبت وبعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي من العاملين في هذه المراكز كمناوبة بحسب ما تقتضيه حاجة العم،ل على أن يتم تعويضهم عن ساعات العمل الفعلية التي عملوها خارج أوقات الدوام الرسمي ببدل خارج دوام بحسب النظام.

وأضاف الدكتور مرغلاني أن المراكز الصحية في المدن والقرى والهجر التي تخدمها مستشفيات قريبة لتقديم الخدمات الإسعافية على مدار الساعة، تبدأ ساعات الدوام اليومي فيها من الساعة السابعة والنصف صباحاً في جميع المناطق، ويمكن تأخيرها لمدة نصف ساعة وفقاً لمصلحة العمل، فيما يكون دوام العمل الرسمي بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد الى الأربعاء، وتسع ساعات فقط يوم الخميس، وفقاً لخيارين يتم عرضهما من المدير العام للشؤون الصحية على مجلس المنطقة، ويقرر مجلس المنطقة الخيار المناسب لعمل المراكز الصحية وفقاً لحاجة العمل، وفي الخيار الأول يكون الدوام الرسمي بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد الى الأربعاء، وتسع ساعات فقط يوم الخميس.

فيما سيكون الدوام الرسمي في الخيار الثاني بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد إلى الأربعاء على فترتين، وتسع ساعات فقط يوم الخميس على فترتين.

وأفاد بأنه يمكن للمدير العام للشؤون الصحية بالمنطقة إضافة ساعة عمل يومياً في الفترة المسائية في المراكز التي تعمل بنظام الدوامين في المدن الرئيسة التي تخدم عدداً كبيراً من السكان وتواجه ضغطاً وحاجة لزيادة ساعات الدوام من الساعة التاسعة والنصف صباحاً إلى الساعة العاشرة والنصف مساءً لأيام الأحد إلى الأربعاء، ومن الساعة التاسعة إلى الساعة العاشرة مساءً بالنسبة ليوم الخميس، ويتم تعويض الممارسين عن هذه الساعات ببدل خارج دوام وفقاً للنظام.

وبين أنه بالنسبة لبقية الفئات غير المشمولة بالكادر الصحي وفقاً للنظام بواقع 155 ساعة شهرياً، ويتم تعويض الفئات التي تتطلب حاجة العمل بقاءها لساعات إضافية ببدل خارج دوام عن ساعات العمل الفعلية التي عملوها خارج أوقات الدوام الرسمي لهم.

وتابع أن العمل في المراكز التي تعمل كمراكز إسعافية على الطرق سيكون على مدار الساعة وبنظام المناوبة عند الحاجة على أن يعوض الممارس ببدل خارج دوام عن أي عدد ساعات تفوق 208 ساعات شهرياً بحسب النظام.

وبين التنظيم الجديد أن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى، تبدأ ساعات الدوام اليومي الرسمي فيها من الساعة الثامنة صباحاً في جميع المناطق، ويكون دوام العمل الرسمي بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد إلى الأربعاء، وتسع ساعات فقط يوم الخميس، ويكون العمل في أقسام المستشفيات والمرافق التي تعمل بنظام المناوبات وفقاً لجداول المناوبات التي تعدها إدارة المستشفى أو المرفق الصحي بما يكفل حسن سير العمل وبواقع 208 ساعات عمل ومناوبة في مقر العمل شهرياً، إضافة إلى التزامهم بالمناوبة ببقائهم رهن الطلب لمدة لا تزيد على عشرة أيام شهرياً، عدا من هم في برامج دراسية فيكون عملهم ومناوباتهم وفقاً لمتطلبات تدريبهم.

وزاد أن العمل في العيادات الخارجية والأقسام التي تقدم خدماتها بنظام الدوام الواحد سيكون بواقع تسع ساعات ونصف الساعة يومياً من يوم الأحد إلى الأربعاء، وتسع ساعات فقط يوم الخميس، وتتم تغطية العمل في هذه الأقسام خارج أوقات الدوام الرسمي وفقاً لجداول المناوبات التي تعدها إدارة المستشفى أو المرفق الصحي بما مجموعه 208 ساعات عمل ومناوبة شهرياً في ما عدا الاستشاريين ورؤساء الأقسام، فتكون ساعات عملهم 176 ساعة عمل شهرياً، إضافة إلى التزامهم بالمناوبة ببقائهم رهن الطلب لمدة لا تزيد على عشرة أيام شهرياً.

ووفقاً للتنظيم الجديد، سيتم تعويض الموظفين الذين تتطلب حاجة العمل بقاءهم لساعات إضافية ببدل خارج دوام عن ساعات العمل الفعلية التي عملوها خارج أوقات الدوام الرسمي لهم، وبالنسبة للمستشفيات الرئيسة التي لديها قوائم انتظار للمرضى، فتكون هناك فترة ثالثة مسائية للعيادات الخارجية من يوم الأحد إلى الأربعاء من الساعة الخامسة عصراً إلى الساعة التاسعة والنصف مساءً ويوم الخميس من الساعة الخامسة عصراً إلى الساعة التاسعة مساءً، ويتم تعويض الموظفين الذين تتطلب حاجة العمل بقاءهم لساعات إضافية ببدل خارج دوام عن ساعات العمل الفعلية التي عملوها خارج أوقات الدوام الرسمي لهم، أما بالنسبة لبقية الفئات غير المشمولة بالكادر الصحي وفقاً للنظام بواقع 155 ساعة شهرياً، ويتم تعويض الفئات التي تتطلب حاجة العمل بقاءها لساعات إضافية ببدل خارج دوام عن ساعات العمل الفعلية التي عملوها خارج أوقات الدوام الرسمي لهم.

وشدد التنظيم الجديد على أن دوام العمل للأطباء الاستشاريين السعوديين 176 ساعة عمل شهرياً بواقع ثماني ساعات يومياً من يوم الأحد إلى الخميس، إضافة إلى التزامهم بالمناوبة ببقائهم رهن الطلب لمدة لا تزيد على عشرة أيام شهرياً.

المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه الثامن:

التأكيد على إرفاق لائحة الدعوى وحضور المدعي العام في قضايا الأحداث

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920890.html

الرياض - محمد العثمان

عقد المجلس الأعلى للقضاء يومي 17 و 18 من شهر جمادى الأولى الحالي اجتماعه الثامن في مقر المجلس بالرياض، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، وبحضور أعضاء المجلس. وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان بن محمد النشوان أن المجلس استعرض الموضوعات المدرجة على جدول أعماله منها (الموضوعات المتعلقة بالتقارير الواردة من التفتيش القضائي، وصدرت القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للمادتين (6/ه) و(2/55/ ب) من نظام القضاء، والدراسات المعروضة في جدول أعماله، حيث أقر المجلس ما ورد من أعضاء المجلس المتفرغين بشأن إرفاق لائحة الدعوى وحضور المدعي العام في القضايا المقامة ضد الأحداث وعدم الاكتفاء بقرار الاتهام ضد الحدث، كما قرر التأكيد على ما جاء في قرار المجلس المتضمن «عدم الاكتفاء بقرارات الاتهام عن لائحة الدعوى، وعند محاكمة الأحداث والفتيات يجب العمل بموجب الأنظمة والتعليمات». ووافق المجلس أيضاً على الدراسة المعدة بشأن آلية اختيار القضاة على ضوء لائحة الأعمال القضائية النظيرة، وأحال ما ورد من الأمين العام للمجلس بشأن محضر دراسة قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم وأعضاء المجلس المتفرغين لحاجته لمزيد من الدراسة وفق ما أبداه الأعضاء من ملحوظات، كذلك الموافقة على الدراسة المعدة من قبل الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بشأن تعديل التدريب على قضاء التنفيذ،

دراسة قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم

والموافقة على ما جاء في التقارير الواردة من لجنة دراسة الاعتراضات المشكلة من أعضاء المجلس حول تقارير الكفاية لكل من القضاة، بالإضافة إلى تعيين عدد من الرؤساء والمساعدين في بعض المحاكم. ونظر المجلس في عددٍ من الموضوعات المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة من التعيين والندب وإنهاء الخدمة واتخذ بشأنها ما يقتضيه النظام. واختتم النشوان تصريحه سائلاً الله تعالى لرئيس وأعضاء المجلس التوفيق والسداد، متمنياً أن تحقق القرارات التي توصلوا إليها الأهداف السامية لمرفق القضاء وتطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله- في رفعة مرفق القضاء وقيامه بمسؤولياته. ويأتي عقد هذا الاجتماع للمجلس الأعلى للقضاء استناداً إلى المادة السابعة من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 19 / 9 /1428ه التي تنص على انعقاد المجلس مرة كل شهرين.

أكدت أنها للمشمولين بالضمان ثم غيرهم بعد انتشار دعوات للاستفادة منها

الشؤون الاجتماعية ل "الرياض": المساعدات المقطوعة مرهونة بقاعدة تنظيم الدخول.. وليست للجميع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920861.html

الرياض - أبكر الشريف

رهنت وزارة الشؤون الاجتماعية منح المساعدات المقطوعة السنوية التي تصل إلى نحو 30 ألف ريال في السنة بقاعدة تنظيم الدخول الموجودة في نظام الوزارة، فيما شدد المتحدث الرسمي باسم الوزارة خالد الثبيتي ل"الرياض" على أن المساعدات ليست مفتوحة للجميع بل لها إجراءات دقيقة ومقننة، مؤكداً على ان المستهدفين منها هم المشمولون بالضمان الاجتماعي ومن ثم غيرهم من المحتاجين.

وقال الثبيتي أمس -بعد انتشار دعوات للاستفادة منها عبر "الواتساب"-: "المساعدات المقطوعة هي مربوطة بقاعدة تنظيم الدخول في الحاسب الآلي الخاص بالوزارة، وهي لها آليات محددة ومقننة عبر تدقيق مكتبي أولاً، وبعدها بحث ميداني للفرق المساندة،"، مضيفاً أنه من الممكن أن يحصل البعض ممن لديه أسرة من 15 فردا أو أكثر، على الحد الأعلى للمساعدة المقطوعة بقيمة 30 ألف ريال.

وأضاف: "أي متقدم عمره فوق 35 عاماً، ولديه تقرير طبي بأنه عاجز، وأن عدد أفراد أسرته أكثر من 15 شخصاً، ينظر إلى حالته، ويُبدأ في البحث الميداني للتأكد من حاله المادية، وإجراءات أخرى خلف لهذا الإجراء، حتى يحصل على المساعدة".

وقال: "ليس كل من راتبه اقل من ثمانية آلاف ريال سيحصل على المساعدة، فلا بد من مراجعة عدد أفراد الأسرة والعمر والعمل، وحيثيات كثيرة مرتبطة بالمستفيد، وأي متقدم يطبق عليه قاعدة تنظيم الدخول، فإن انطبق عليه الاشتراطات سيحصل عليها، وإلا فلا"، مضيفاً "وهناك بحث دقيق جداً قبل الحصول على المساعدة، فليست أي حالة ينظر لها، ولا بد من التأكد من مصداقيتها".

وأضاف "البرنامج هو مقصود به بالدرجة الأولى المشمولين في الضمان الاجتماعي، ومن ثم بالدرجة الثانية غير المشمولين بالضمان".

وشدد على أنه لا توجد أعداد كبيرة من المتقدمين المفرزين لهذا البرنامج، "لأنه يتقدم البعض فترفض أعداد كبيرة منهم، قد يصل إلى ثلاثة أرباع المتقدمين، لعدم استيفائهم بالشروط، مع ان التقديم متاح لكل مناطق المملكة، عبر 107 مكاتب للوزارة في المملكة".

وكانت قد ظهرت دعوات عبر وسائل التواصل الجديدة لاستفادة عموم المواطنين من المساعدات المقطوعة من دون شروط، ورد الثبيتي على هذا الأمر أن على الجمهور تحري المصداقية عبر المصادر الرسمية وعدم الانسياق وراء الشائعات، مشددا انه "ليست بالضرورة كل ما يكتب يصح".

وحددت الوزارة شروط الاستفادة من المساعدة ببلوغ المتقدم من الذكور عند طلب المساعدة 35 عاماً فأكثر، وألا يكون للمتقدم عمالة أو سجلات تجارية، ولا ينظر لأي طلب يخص الديون لعدم علاقة الضمان الاجتماعي، وتصرف المساعدات المقطوعة كل عام لمن ليس لديه دخل ثابت، فيما تصرف كل عامين لمن لديه دخل سواء كان معاشا أو تأمينا أو تقاعديا أو من هم على رأس العمل وفق الحد المانع الشهري.

وتبدأ صرف المساعدة المقطوعة للفرد من 10400 ريال، للفرد الواحد بحد راتب يصل إلى ثلاثة آلاف ريال، حتى تصل في أقصاها إلى حد راتب يصل إلى 8670 ريال، فان كان عدد أفراد أسرته 15 شخصا أو أكثر، ليحصل على 30 ألف ريال.
ومنحت وزارة الشؤون الاجتماعية العام الماضي لمستفيدين مساعدات مقطوعة وصلت حتى ثمانية مليارات ريال، لأكثر من 600 ألف مستفيد، كان أكثرهم في مكة المكرمة، وحصلوا على ملياري ريال من كامل المساعدات المقطوعة في المملكة.

خلال اجتماع "تراحم عسير" التعريفي الأول

سجون عسير: استحداث عنابر للتهيئة.. وتعميم تجربة "العنبر الفكري"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920923.html

أبها - مريم الجابر
عقدت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة عسير اجتماعا تعريفياً يُعد الأول منذ بداية العام الحالي حيث ضم قرابة ال 23 عضواً ممن صدر قرار تشكيلهم كأعضاء رئيسيين للجنة منهم أعضاء دائمون وغير دائمين وذلك في صالة الاجتماعات الرئيسية بمقر الغرفة التجارية الصناعية بابها.
وانطلقت أعمال الاجتماع التعريفي بكلمة للمهندس سعد بن سعيد المبطي رئيس اللجنة رحب بالأعضاء المرشحون للدورة الحالية كما أوجز بأعمال اللجنة ومهامها وبنود سياستها وأهدافها في تحقيق طموحاتها وإنجازاتها بالإضافة لشرح مختصر عن الفئات التي تعنى بها ونماذج من برامجها ومشاريعها المقدمة على مدار العام، كما قدم نبذة بسيطة عن أعمال اللجنة منذ بداية العام الحالي 1435 ه، بعد ذلك صوت الأعضاء لاختيار نائب لرئيس اللجنة وأمين للصندوق في المرحلة القادمة.
وقد تم اختيار الأستاذ عبد الحكيم بن جبران الشهراني مدير عام الضمان الاجتماعي بعسير كنائب لرئيس اللجنة والأستاذ صالح بن علي الزهيري مدير مركز التأهيل الشامل بعسير أميناً للصندوق.
بعد ذلك شارك الأعضاء بمقترحاتهم وآرائهم وعبر آخرون عن أهمية اللجنة ودورها الفعال في خدمة فئات مجتمعية عانت الكثير، كما أكد العقيد مبارك السليس مدير إدارة سجون منطقة عسير عن التعاون التام بين اللجنة وكافة سجون وإصلاحيات المنطقة مؤكداً اعتزام إدارة سجون منطقة عسير باستحداث عنابر للتهيئة من جميع النواحي وخصوصاً الناحية الفكرية والتي قد تم تنفيذها في إصلاحية مدينة أبها، كما نوه بأن إدارة سجون منطقة عسير وبالتعاون مع الجهات المختصة في طور الاستعداد لتنفيذ مشروع السجن النموذجي بالمنطقة عما قريب.
من جانب آخر دعا الاجتماع إلى التركيز على المنابر والندوات والمحاضرات الإسلامية بمناقشة مشكلة السجين وأسرته والتنويه بما تقدمه اللجنة في خدمة ذلك ليتسنى للجميع المساعدة لتحقيق الحياة الكريمة لأسر السجناء والتعاون لبناء وتأهيل المفرج عنهم ليعودوا أفراد صالحين في المجتمع. واتفق المجتمعون على ترشيح أعضاء جدد ضمن اللجنة التحضيرية من قبل الأعضاء الدائمين وسيتم الإفصاح عنهم في وقت لاحق ليمثلوا إداراتهم في اجتماعات اللجنة التحضيرية التي تسبق الاجتماعات الرئيسية.

÷الشورى× يطالب بزيادة ÷الضمان× للمرأة المعيلة لأسرتها

دعا لإجراءات صارمة لحماية مقيمي دور الرعاية الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

طالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى بوضع الضوابط والإجراءات الصارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية المختلفة من العنف وسوء المعاملة، كما طالبت بزيادة مخصص الضمان الاجتماعي للمرأة المعيلة لأسرتها.

وأكدت اللجنة على ضرورة أن تكرس الوزارة جهودها بما يدخل تحت دائرة اختصاصها والتخلص من مسؤوليات جهات حكومية أخرى كالتسول وهروب الخادمات.

هذا وكشف تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية عن تواضع وعدم كفاية البرامج الموجهة للتنمية الأسرية وتنمية المرأة والشباب والطفولة كما أكدت الوزارة أنها لازالت مثقلة بتولي مسؤولية تبعات عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالتسول وهروب الخادمات بدرجة تستنفد من مداخيل الوزارة ومن جهود منسوبيها.

واشتكت الوزارة من تداخل مهامها واختصاصاتها الحقيقية مع وزارات الداخلية والصحة والتربية والتعليم بالإضافة إلى تسرب وظيفي في وكالة الضمان الاجتماعي بسبب عدم حصول منسوبيها من الباحثين الاجتماعيين على «بدل» أسوة بزملائهم في الوكالات الأخرى.

ومن المعوقات التي ذكرتها الوزارة في تقريرها واطلعت «المدينة» على نسخة منه عدم توافر الأراضي المناسبة لإقامة دور ومراكز الوزارة خاصة في المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة والدمام و ضعف أداء متعهدي العناية الشخصية العاملين في الدور والمراكز الإيوائية، خصوصًا أولئك الذين يعملون مع المعوقين والمسنين.

إلى ذلك يصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1433 /1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وتساؤلات أثناء مناقشة التقرير.

كما يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والعشرين التي يعقدها اليوم الاثنين تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة.

3 أنظمة جديدة لتفعيل خطط التوظيف بـ÷الخدمة المدنية×

بينها نظام لرصد وميكنة تسجيل الوقوعات الوظيفية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

عبدالمحسن القرني - الرياض
تعتزم وزارة الخدمة المدنية إطلاق 3 أنظمة إلكترونية جديدة تهدف الى تفعيل خطط التوظيف وذلك ضمن مشروع رفع جاهزية الأنظمة وتطوير التعاملات الإلكترونية، منها نظام رصد وميكنة تسجيل الوقوعات الوظيفية، ونظام «سيرتي» للهواتف الذكية، ونظام «التوطين الآلي» بعد عمل اختبارات الجودة والاختبارات الأمنية.
جاء ذلك في اجتماع لوزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك مع فريق عمل تقنية المعلومات بالوزارة وفريق عمل تقنية التشغيل المتطورة،لإطلاق عدة مشروعات إلكترونية متكاملة.
وأكد الدكتور البراك أن عملية نظام رصد الوقوعات الوظيفية والذي سيتم توفيره لكافة الجهات الحكومية تدريجيًا يمثل حوكمة إلكترونية لأنظمة الوزارة، وسيتم توفير الدعم والمساندة لهذا النظام حتى يصل إلى درجة عالية من الكفاءة، ليسهم في تحفيز الجهات الحكومية بتحديث بيانات موظفيها والتعامل معًا عن طريق الأنظمة الإلكترونية التي باتت عنصرًا حيويًا ومهمًا في تطوير العملية الإدارية المتعلقة بالوظيفة العامة للجهات الحكومية.
وأشار إلى توجّه الوزارة نحو جدولة عمل الجهات الحكومية في استخدام وتطبيق نظام الوقوعات، على أسس مبنية على معايير تحدد من الإدارة المستفيدة بوزارة الخدمة المدنية.
وتعكف الوزارة على تطوير أنظمتها والتحول الإستراتيجي لتقنية المعلومات تحت إطار مشروعها العام لرفع جاهزية الأنظمة وبرامجها وتطوير التعاملات الإلكترونية.

قصة إخبارية

أطفال متلازمة داون يفتقدون لمراكز رعاية متخصصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140324/Con20140324686591.htm

عكاظ (الباحة)
وصف عدد من أمهات أطفال متلازمة داون في منطقة الباحة حقوق أبنائهن بـ«المهضومة»، مشيرات إلى أن اطفالهن المصابين لا يجدون مراكز رعاية متخصصة ولا استشارات ترفع من مستوى الوعي بالحالة وكيفية التعامل معها، مطالبات بتدارك الوضع والاهتمام بصغارهن الذين تتفاقم معاناتهم يوما بعد آخر. وذكرت أم هناء الغامدي أن معاناتها بدأت عند ولادتها طفلتها هناء، حين فاجأتها الطبيبة بقولها «طفلتك منغولية»، وهي لا تدرك معنى هذا التوصيف ولأول

مرة تسمع به، مؤملة أن تؤهل وزارة الصحة أطباءها وطبيباتها لشرح إصابات أطفالهم بأمراض أو فيروسات دون إرباكهم أو إفجاعهم المباشر بالخبر.
وذكرت أن دور وزارة الشؤون الاجتماعية ومركز التأهيل الشامل يقتصر على تقديم إعانة مالية شهرية تراوح ما بين 800-1100 ريال لا غير، لافتة إلى أنها حاولت إلحاق ابنتها هناء بمركز التأهيل في الباحة فلم يستجيبوا لطلبها كون إصابتها متوسطة وليست شديدة كما وصفوا.
وأكدت أن إمكاناتها لا تساعدها على إلحاق ابنتها بمراكز خاصة للتأهيل كونها تتقاضى على كل طفل مبالغ كبيرة تعجز عن دفعها الأسر متوسطة الدخل، مطالبة وزارة الشؤون الاجتماعية بافتتاح مراكز خاصة بمتلازمة داون تعين الأمهات بالنصح والتوجيه منذ ولادة الحالة وتسهم في التأهيل بعيدا عن دمج ذوي الاحتياجات الخاصة جميعهم في مركز واحد.
وبينت الغامدي أن المدرسين والمدرسات المتعاملين مع أطفال داون في بعض المدارس ليسوا خريجي أقسام التربية الخاصة، فهم معلمو مهارات، متوقعة ألا تزيد فعاليات اليوم العالمي للتذكير بمتلازمة داون عن بعض الاجتهاد وإلقاء كلمات جمعت من طيات الكتب، متطلعة إلى أن تأتي ذكرى هذا اليوم في العام المقبل والوزارات المعنية من تعليم وصحة وشؤون اجتماعية ووزارة عمل حاضرة بمشاريع وآليات تخدم هذه الفئة وتحد من معاناتهم.
من جهته، يرى الرئيس التنفيذي للجمعية الخليجية للإعاقة مساعد العلولا أن الجهات المعنية بخدمة أطفال داون تتحمل مسؤولية في العناية بهذه الشريحة المجتمعية لأنهم يحتاجون إلى تعليم وفق منهجية خاصة، معتبرا آليات تعليم أطفال داون غير صحيحة ولا مجدية كما وصف.
وكشف أن أطباء الرعاية الأولية لا يجيدون التعامل مع فئة متلازمة داون لا فسيولوجيا ولا نفسيا ولا طبيا، مؤملا تنظيم دورات مكثفة للأطباء العامين في المراكز الصحية الأولية، مطالبا وزير الشؤون الاجتماعية بإعادة النظر في آلية صرف الإعانة لذوي متلازمة داون مقارنة مع بقية الإعاقات.
وأشار إلى أن تصنيف المكافأة بني على أساس غير عادل إذ إن مكافآتهم تراوح بين 14-20 ألف ريال، ويضعون إعاقة داون في خانة الإعاقات الأقل، لافتا إلى أن ما يزيد على 35 ألف مصاب في المملكة يبحثون عن مزيد من الرعاية والعناية والاهتمام.
وتحفظ العلولا على رؤية وقرارات وزارة العمل مؤكدا أنها خالفت الاتفاقيات الدولية في اختيار نوعية وآلية توظيفهم وإغفالها احتياجهم لوظائف مهنية، مبديا دهشته مما تعمل به وزارة العمل من توظيف معاق واحد مقابل 3 أسوياء. من جهته أكد المتحدث الإعلامي في تعليم الباحة محمد سعيد هضبان أن تربية الباحة تخضع الطالب المصاب بمتلازمة داون لاختبار الذكاء ومن تتجاوز نسبة ذكاءه 85% يدمج مع طلاب التعليم العام ومن تتضاءل نسبة الذكاء عن المستوى المحدد يحول إلى مدارس التربية الفكرية المتخصصة. بدوره، أكد مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في الباحة أحمد العاصمي أن المصاب بمتلازمة داون له الحق في الإعانة المخصصة والمحددة من الوزارة والمعينات الطبية التي يحتاجها وفق حالته، مؤكدا أن مراكز التأهيل تقبل شديدي الإعاقة والتخلف فقط، مشيرا إلى أن مصابي متلازمة داون فئة قابلة للتعلم فالتربية والتعليم مسؤولة عنهم، إضافة إلى جمعية التوحد.

"العمل" تكافح هروب العمالة بـ"التأمين"

تتجه لإلزام مكاتب الاستقدام بضمان حقوق أصحاب العمل حتى نهاية العقد المبرم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=182739&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف

علمت "الوطن" أن وزارة العمل تتجه إلى إلزام مكاتب الاستقدام الأهلية التأمين على العمالة المنزلية طيلة فترة العقد المبرم بين صاحب العمل والمكتب بدلا من النظام السابق وهو 3 أشهر فقط المدرجة ضمن التجربة مما نشّط هروب العمالة المنزلية بعد انقضاء أشهر التجربة كون المكتب لا يضمن لصاحب العمل تأمين عمالة أخرى أو تعويضه عن الخسائر التي تعرض لها، وهو الأمر الذي أزعج أصحاب العمل لعدم ضمان حقهم.

وأكدت المصادر القريبة من الوزارة أنه سيتم فتح المجال أمام شركات التأمين وتوقيع اتفاقيات معها على العمالة المنزلية عن طريق المكاتب، وذلك للحد من ظاهرة الهروب أو الامتناع عن العمل.

وأشار مصدر من داخل وزارة العمل في تصريح إلى "الوطن" إلى أن فكرة إلزام مكاتب الاستقدام تأتي بعد كثرة الهروب للعمالة المنزلية، مبينا أن الوزارة تتجه للحد من هذه الظاهرة بإلزام مكاتب الاستقدام للتأمين عليها، بهدف حفظ حقوق المستقدمين من المواطنين والمقيمين للعمالة المنزلية والحد من ظاهرة الهروب أو رفض العمل.

وأوضح المصدر أنه سيتم التأمين على العمالة المنزلية من خلال "بوليصة" تأمين تضمن إذا تغيبت أو حدث هروب للعمالة فإن شركة التأمين تعيد ما صرفه صاحب العمل على الاستقدام وتعويضه.

وأضاف: "التأمين سيشمل نقل الجثمان في حال وفاة العمالة المنزلية وستكون مستمرة طيلة مدة العقد المبرم بين الطرفين، لافتا إلى أن النظام السائد هو أن مكاتب الاستقدام تلتزم بالثلاثة أشهر الأولى في العقد للعمالة المنزلية، وهي فترة التجربة بعدها لا تتحمل حالات الهروب أو رفض العمل.

وتابع المصدر: "إدراكا من الوزارة بالحاجة للبحث عن وسائل أكثر عملية في القضاء على ظاهرة الهروب من خلال القضاء على مسبباتها ومعالجتها اقتصادياً وأمنياً، توصلت إلى فكرة دخول شركات التأمين للتأمين على العمالة المنزلية"، مبيناً أن التوجه الجديد سيترك المجال أمام شركات التأمين برفع نسبة "بوليصة" التأمين على المكاتب التي يكثر فيها حالات الهروب أو رفض العمل، مشيرا إلى أن التأمين على العمالة المنزلية سيوجد نوعاً من التنافس بين مكاتب الاستقدام وشركات الاستقدام لضمان حق المواطن في الحصول على حقوقه في حالة هروب العمالة المنزلية.

مهلة الـ15 يوماً لعودتهم انتهت أمس

"الداخلية" تبدأ تطبيق عقوبات "مكافحة الإرهاب" بحق المقاتلين بالخارج

المصدر: جريدة سبق الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م

http://sabq.org/mWUfde

غزوان الحسن- سبق- الرياض:

بدأت وزارة الداخلية منذ أمس تطبيق العقوبات التي نص عليها قانون مكافحة الإرهاب وتمويله على المشاركين في الأعمال القتالية خارج السعودية، وذلك بعد انتهاء فرصة الـ15 يوماً التي منحتها السلطات السعودية لعودة أبنائها المقاتلين الموجودين في الخارج بعد الأمر الملكي الذي صادق عليه خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- والذي يتضمن 41 بنداً.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في وقت سابق عبر اللجنة التي شكلتها من مختلف الوزارات والجهات العامة قائمة بأسماء التيارات والجماعات الإرهابية التي أشار إليها الأمر الملكي، الذي ينص على عقوبة السجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات، ولا تزيد على 20 سنة، بحق كل من يشارك في أعمال قتالية خارج السعودية، بأي صورة كانت، أو الانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة، أو المصنفة منظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، أو تأييدها، أو تبني فكرها أو منهجها بأي صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم

المادي أو المعنوي لها، أو التحريض على شيء من ذلك، أو التشجيع عليه، أو الترويج له بالقول. كما فوض القرار وزير الداخلية بإصدار أمر القبض على من يشتبه في ارتكابه جريمة من الجرائم التي ينص عليها القانون.

وفي سياق متصل، حظي قرار مكافحة الإرهاب وتمويله بتأييد كبير من مختلف شرائح وأطياف المجتمعَيْن السعودي والدولي، الذين اعتبروا أن مثل هذا القرار يساهم في متابعة مسيرة السعودية في انتهاجها الوسطية بمختلف جوانب الحياة، التي تتمثل في التطبيق الصحيح لعلوم وشرائع الدين الإسلامي الذي لا يبيح القتل وسفك الدماء.

وشهدت الفرصة التي منحتها السلطات السعودية عودة عدد من أبنائها المقاتلين في الخارج، الذين فوجئوا بواقع يخالف ما ذهبوا إليه، ومنهم نجم "الكيك" الشهير "سليمان السبيعي" (السمبتيك)، وهو من سكان محافظة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية.

وبحسب عدد من الوسائل الإعلامية، فقد وجهت السعودية، بعد 48 ساعة من قرار مكافحة الإرهاب، بتسهيل عودة أبنائها المغرَّر بهم المقاتلين في سوريا إلى أراضيها عبر سفاراتها في أنقرة، في الوقت الذي تم فيه إصدار مذكرات توقيف بحق عدد من الشبان المقاتلين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عادلة بنت عبد الله: مفاهيم مغلوطة لا تنصف حقوق المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/24/article_835942.html

رنا حكيم من جدة

ذكرت الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز، في كلمتها خلال الحفل الذي نظمته منظمة التعاون الإسلامي بمناسبة شهر المرأة في جدة، أن المرأة تمثل نصف المجتمع في العالم، وما زالت المرأة بحاجة لالتفات الهيئات والوزارات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني إلى التوسع في إشراكها في صنع القرار، كونها ركناً أساسياً في التطور والارتقاء على كافة الأصعدة.

وأشارت الأميرة عادلة إلى أن بعض المجتمعات، ولا سيما المسلمة منها، تقع تحت تحد كبير لتغيير مفاهيم مغلوطة ومعتقدات خاطئة غير منصفة لحقوق المرأة لم يشرعها الإسلام، مما يكرس التمييز ضدها، ويقلص من مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية.

وشددت على أن تعاليم الدين الإسلامي أساسها العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، إلا أنه هناك مفارقة غريبة، إذ تتسع الفجوة في المجتمعات المسلمة لعدم تطبيقها الصحيح لمبادئ الإسلام في تحقيق المساواة العادلة بين الجنسين. مما يستدعي إعادة النظر في استثمار قدرات النساء المهدرة، التي أشار إليها الرسول الكريم في قوله "إنما النساء شقائق الرجال". وأضافت: إن اصلاح المجتمع لا يتحقق دون المشاركة الفعالة للنساء، اللاتي يشكلن نصف المجتمع، وأشارت لأهمية مشاركة المنظمات الإسلامية في جهود إعطاء المرأة حقوقها كإنسان كامل الأهلية، ومكافحة أنواع التمييز والعنف ضدها، إضافة إلى السعي للنهوض بالمرأة في المجتمعات الإسلامية وصون حقوقها المدنية والتشجيع على توليها مناصب قيادية، إذ إن المرأة تتأثر تماما كما يتأثر الرجل بالتحديات التي تواجههم في القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو فيما يتعلق بالسلام والأمن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نساء في المجلس يدرسن مساواة المرأة بالرجل في الجنسية والتقاعد

عضو "شورى": عجزت عن حصول بناتي اللبنانيات على الجنسية السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/24/article_835941.html

رنا حكيم من جدة

قالت الدكتورة ثريا عبيد عضو مجلس الشورى السعودي، إنها وزميلاتها بالشورى يعملن حالياً على عدد من الملفات الخاصة بتمكين المرأة ومساواتها بالرجل في السعودية في الحصول على عدد من الحقوق وتعديل الأنظمة بما يسمح بذلك، وتطرقت عبيد على هامش حفل تكريمها بمناسبة شهر المرأة من قبل منظمة التعاون الإسلامي بجدة، حول عدم نيل بناتها الجنسية السعودية لأنهن من أب لبناني وفشلها في منحهن الجنسية السعودية، وبينت عبيد أن عضوات الشورى يناقشن المواضيع كافة التي تتعلق بكل القطاعات مثل القطاعات السياحية والصحية والتعليمية والاقتصادية.

وأشارت إلى أنهن تقدمن باقتراحات خاصة، دون أن يطرح الموضوع للمناقشة، من خلال بند المادة 29، الذي يسمح لهن باقتراح الأنظمة والقوانين الجديدة، ومنها تعديل نظام تقاعد المرأة السعودية، الذي يعد مجحفا في حق المرأة وأولادها حسب رأيها، وطالبن بإيجاد قانون يلزم استحقاق المرأة لمعاشها التقاعدي كاملاً في حال استلام الزوج معاشه التقاعدي كاملاً، إذ إن النظام الحالي لا يحق للمرأة تسلم راتبها التقاعدي كاملاً إذا كان زوجها يستلمه كاملاً، وهو ما يعد عدم مساواة وظلما للمرأة وللأبناء.

كما اقترحت عضوات الشورى إيجاد مدونة أحوال شخصية لمواطني السعودية، لتقرر سن الرشد وهو 18 عاما، وأن تكون الوصاية ما دون سن الرشد وبعدها يصبح الشخص راشدا له الحق في الولاية على نفسه، كما تتضمن المدونة حقوق المطلقات والمُعلقات، وتعديل نظام الجنسية لأبناء السعوديات.

عضوات مجلس الشورى أثناء إحدى الجلسات. «واس»

وللدلالة على ذلك روت عبيد تجربتها الشخصية مع بناتها اللبنانيات، وسعيها ليحصلن على الجنسية السعودية، إلا أنها لم تفلح، وطالبت بأن يكون للسيدات السعوديات الحق في إعطاء أبنائهن الجنسية السعودية مثلها مثل الرجل، ليصبحوا مع أمهاتهم في البلد نفسه وتقدم لهم الخدمات الصحية والتعليمية أسوة بأبناء البلد، مشيرة إلى أنه على الرغم من وجود قرار وزاري لمساواة أبناء المرأة السعودية الأجانب بالسعوديين، إلا أن هذا غير مفعل لدى غالبية الجهات بالمملكة.

وبينت عبيد وجود تجاوب كبير من قبل الدولة والمسؤولين، إلا أن الأمر يتطلب التدرج للتغيير والتطوير، وطالبت المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ببذل مزيد من الجهد لإحداث التطور المطلوب، إذ إن تمكين المرأة هو تمكين للمجتمع كله.

وأضافت: "كما طالبنا بتحسين الخدمات الطبية وخصوصاً في المناطق البعيدة عن العواصم، وطالبنا بمساواة المرأة بالرجل فيما يتعلق بشروط الحصول على القرض العقاري"

عن حقوق الإنسان يتحدثون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.al-madina.com/node/519754/.html

د. عائض الردادي

منحت منظمة العفو الدولية- وهي أكبر المنظمات في حقوق الإنسان- المحامية الكاميرونية "أليس نكوم" جائزة، اعترافًا بجهودها في مساندة حقوق المثليين في القارة الإفريقية، وورد في الخبر المعلن أن نكوم قضت عقدًا وهي تدافع عن الأشخاص المتهمين بالمثلية الجنسية أي الشذوذ الذي يعاقب عليه القانون الكاميروني بالسجن خمس سنوات، وقالت هذه المحامية "إن حياة مثليي الجنس في بلادها تشبه الحياة في الجحيم".

هذه المنظمة مقرها لندن، وتسلمت المحامية الجائزة في برلين لا في إفريقيا، وهذه حقوق الإنسان "التي يتحدثون عنها" تكون قسرية من طرف واحد يؤمن بحقوق الشاذين، ويكرس جهده لنشر الشذوذ في قارة تتصف بالعفاف بالرغم من ظروفها الصعبة في السياسة والاقتصاد والحياة العامة للناس.

هل إفريقيا لا تعاني من انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل نالوا كل حقوقهم ولم يبق إلا الشاذون حتى يحتاجوا إلى شرعنة الشذوذ ونشره بين شعوب تتسم بالفطرة الإنسانية؟ ومن يقرأ منح جائزة للمدافعين عن حقوق الشاذين يظن أن إفريقيا خلت من الفقر، والجهل، والمرض، والاستبداد، والدكتاتورية والانقلابات العسكرية والتسلط الأجنبي على مقدراتها، وهذه الحقوق تنتهك من داخل دولها ومن خارجها وهي أولى بالمتابعة من منظمات حقوق الإنسان من حقوق الشاذين الذين لا يكادون يوجودون بها، وإن وجدوا فقلة متأثرة بثقافة خارجية بعيدة عن البيئة الإفريقية، بل المراد إيجاد هذا الشذوذ في بيئة ترفضه وتخلو منه، وهذا للأسف ما تهدف إليه بعض منظمات حقوق الإنسان.. فظاهرها شيء وباطنها شيء آخر.

الأفارقة يعيشون حياة العوز، ونهب الثروات، والتمييز العنصري، وهذا ما يحتاج إلى محامين ومدافعين عن حقوقهم لتمكينهم من نيلها بقوة الحق ممن سلبهم إياها من الداخل والخارج، وهم في عمومهم على الفطرة الإنسانية بالرغم من الجهل وليسوا بحاجة إلى الانحدار الأخلاقي والتهتك وإغراقهم في أمراض الشذوذ والانحراف، فهذا إهدار لحقوق الإنسان.

الأفارقة عانوا من الرق والعنصرية رجالًا ونساء، وانتهكت إنسانيتهم وهم بحاجة إلى إعطائهم الحقوق الإنسانية، ورد الاعتبار لهم، وتعويضهم عما نالهم من رق، واستعباد، واستعمار، وما هم فيه الآن من سلب حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليسوا بحاجة إلى تدمير أخلاقهم وقيمهم ونشر أمراض الشذوذ بينهم في اعتداء صارخ على حقوقهم الإنسانية.

لو أن دول إفريقيا تتمتع بكل حقوق الإنسان في الحياة والتعليم والصحة وحرية الرأي والقرار وغير ذلك لم يكن هناك مبرر لتدمير العلاقة الشرعية التي تتوافق مع الفطرة حتى عند الوثنيين، فكيف وهم مسلوبو الحقوق ولم يجدوا منظمة تدافع عنهم، بل وجدوا من يسعى لتدمير ما لم يدمر، وتشجيع الشاذين بإعطائهم الجوائز، والسكوت عمن انتهك حقوق الإنسان قديمًا وحديثًا، وإسعار الحروب بينهم، وتأييد كل انقلابي قد يدخل البلاد في حروب تستمر سنين بدعم من جيوش خارجية، ويقتل فيها آلاف البشر، ويشرد الآلاف، وتغتصب آلاف النساء ولا يتصدى محام للدفاع عنهم، ولكن إذا جاء الشاذ ودافع عن الشذوذ ووجد الأبواب مفتوحة والجوائز مبذولة.

تبًا لمنظمات تظهر حقوق الإنسان وتبطن نشر ثقافتها، وتكون جسرًا لانتهاك الحقوق الحقيقية وإدعاء انتهاك حقوق هي في الأصل ليست حقوقًا بل انتهاك لكرامة الإنسان.

هل إفريقيا لا تعاني من انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل نالوا كل حقوقهم ولم يبق إلا الشاذون حتى يحتاجوا إلى شرعنة الشذوذ ونشره بين شعوب تتسم بالفطرة الإنسانية؟منحت منظمة العفو الدولية- وهي أكبر المنظمات في حقوق الإنسان- المحامية الكاميرونية "أليس نكوم" جائزة، اعترافًا بجهودها في مساندة حقوق المثليين في القارة الإفريقية، وورد في الخبر المعلن أن نكوم قضت عقدًا وهي تدافع عن الأشخاص المتهمين بالمثلية الجنسية أي الشذوذ الذي يعاقب عليه

القانون الكاميروني بالسجن خمس سنوات، وقالت هذه المحامية "إن حياة مثليي الجنس في بلادها تشبه الحياة في الجحيم".
هذه المنظمة مقرها لندن، وتسلمت المحامية الجائزة في برلين لا في إفريقيا، وهذه حقوق الإنسان "التي يتحدثون عنها" تكون قسرية من طرف واحد يؤمن بحقوق الشاذين، ويكرس جهده لنشر الشذوذ في قارة تتصف بالعفاف بالرغم من ظروفها الصعبة في السياسة والاقتصاد والحياة العامة للناس.
هل إفريقيا لا تعاني من انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل نالوا كل حقوقهم ولم يبق إلا الشاذون حتى يحتاجوا إلى شرعنة الشذوذ ونشره بين شعوب تتسم بالفطرة الإنسانية؟ ومن يقرأ منح جائزة للمدافعين عن حقوق الشاذين يظن أن إفريقيا خلت من الفقر، والجهل، والمرض، والاستبداد، والدكتاتورية والانقلابات العسكرية والتسلط الأجنبي على مقدراتها، وهذه الحقوق تنتهك من داخل دولها ومن خارجها وهي أولى بالمتابعة من منظمات حقوق الإنسان من حقوق الشاذين الذين لا يكادون يوجودون بها، وإن وجدوا فقلة متأثرة بثقافة خارجية بعيدة عن البيئة الإفريقية، بل المراد إيجاد هذا الشذوذ في بيئة ترفضه وتخلو منه، وهذا للأسف ما تهدف إليه بعض منظمات حقوق الإنسان.. فظاهرها شيء وباطنها شيء آخر.
الأفارقة يعيشون حياة العوز، ونهب الثروات، والتمييز العنصري، وهذا ما يحتاج إلى محامين ومدافعين عن حقوقهم لتمكينهم من نيلها بقوة الحق ممن سلبهم إياها من الداخل والخارج، وهم في عمومهم على الفطرة الإنسانية بالرغم من الجهل وليسوا بحاجة إلى الانحدار الأخلاقي والتهتك وإغراقهم في أمراض الشذوذ والانحراف، فهذا إهدار لحقوق الإنسان.
الأفارقة عانوا من الرق والعنصرية رجالًا ونساء، وانتهكت إنسانيتهم وهم بحاجة إلى إعطائهم الحقوق الإنسانية، ورد الاعتبار لهم، وتعويضهم عما نالهم من رق، واستعباد، واستعمار، وما هم فيه الآن من سلب حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليسوا بحاجة إلى تدمير أخلاقهم وقيمهم ونشر أمراض الشذوذ بينهم في اعتداء صارخ على حقوقهم الإنسانية.
لو أن دول إفريقيا تتمتع بكل حقوق الإنسان في الحياة والتعليم والصحة وحرية الرأي والقرار وغير ذلك لم يكن هناك مبرر لتدمير العلاقة الشرعية التي تتوافق مع الفطرة حتى عند الوثنيين، فكيف وهم مسلوبو الحقوق ولم يجدوا منظمة تدافع عنهم، بل وجدوا من يسعى لتدمير ما لم يدمر، وتشجيع الشاذين بإعطائهم الجوائز، والسكوت عمن انتهك حقوق الإنسان قديمًا وحديثًا، وإسعار الحروب بينهم، وتأييد كل انقلابي قد يدخل البلاد في حروب تستمر سنين بدعم من جيوش خارجية، ويقتل فيها آلاف البشر، ويشرد الآلاف، وتغتصب آلاف النساء ولا يتصدى محام للدفاع عنهم، ولكن إذا جاء الشاذ ودافع عن الشذوذ ووجد الأبواب مفتوحة والجوائز مبذولة.
تبًا لمنظمات تظهر حقوق الإنسان وتبطن نشر ثقافتها، وتكون جسرًا لانتهاك الحقوق الحقيقية وإدعاء انتهاك حقوق هي في الأصل ليست حقوقًا بل انتهاك لكرامة الإنسان.
هل إفريقيا لا تعاني من انتهاك حقوق الإنسان؟ وهل نالوا كل حقوقهم ولم يبق إلا الشاذون حتى يحتاجوا إلى شرعنة الشذوذ ونشره بين شعوب تتسم بالفطرة الإنسانية؟

الرياض
www.Alriyadh.com

بموضوعية

التعليم العالي أكبر مساهم بالبطالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920925.html

راشد محمد الفوزان

من يسمع ويقرأ الأرقام والإحصاءات حول التعليم ومخرجاته والبطالة وسوق العمل لا يجد "متهماً" و "سبباً" أول حول كل ذلك إلا "مخرجات التعليم العالي". تصريح مدير صندوق الموارد البشرية الدكتور إبراهيم المعيقل ماذا يقول 60% من خريجي التعليم يحملون شهادات لا يطلبها القطاع الخاص، ماذا قال الدكتور عبدالله دحلان بمنتدى جدة قبل أيام يقول 44% من العاطلين هم من يحملون شهادات عليا، خريجون جامعيون وبنسبة أقدرها 80 إلى 90% يتخرج لا يجيد اللغة الإنجليزية أو يجيدها بصورة مقبولة، الكل يعاني من مخرجات التعليم ليس فقط التخصص، الذي يفترض أن يجاري حاجة السوق والتنمية للوطن، بل الكفاءه أيضاً في التعليم أصبحت ليست بذلك الذي يعتمد عليه، أصبح الخريج يحتاج لإعادة تأهيل وتدريب عالية لا يعتمد عليه بالقطاع الخاص.

وزارة التعليم العالي لا أعرف هل هي تعلم أو لا تعلم ماذا يحتاج القطاع الخاص؟ وسوق العمل؟ وخطط التنمية التي توضع من عقود من الزمن؟ هل هي على اطلاع بها أم لا؟ إن كانت تعلم فهي مصيبة وإن كانت لا تعلم فالمصيبة أكبر، يجب أن يكون هناك خطط متوازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل وخطط التنموية لوزارة التخطيط، وليس كما يحدث الآن كل له استقلالية وخطط منفصلة ولا علاقة بالآخر. هذا يجب أن يتوقف ويجب أن تجتمع كل الجهات الحكومية التي هي من يقود التنمية الاقتصادية والتعليم، فما يحدث هو حرق أموال وهدر وضرر للوطن كبير، وللتنمية البشرية تعطيل هائل وكبير، وزارة التعليم العالي وفق ما تقوم به الآن "تعتبر" أكبر مساهم بالبطالة، وتخرج طلابا عاطلين يحملون شهادات ومستوى كفاءه غير مرض، فهل هناك ما هو أسوأ من ذلك يمكن الحصول عليه؟ أعتقد يجب أن يعاد هيكلة الجامعات وخطط الوزارة كاملاً، والتركيز على ما يحتاج الوطن وسوق العمل، مع رفع الكفاءة والجودة للتعليم، فهي ليست تخصصات وكليات فقط، بل ما هو نوع وكفاءة التعليم وهو أساس مهم يجب بناءه بكل كفاءة وجودة وتميز، والدولة لم تبخل ولم تدخر أي مال حول ذلك، ولكن مستوى العمل والإنجاز دون المستوى بكثير، فلماذا نهدر المال وطاقة الشباب من الجنسين، بتعليم غير مطلوب وكفاءة أقل. الحلول واضحة جداً ولا شك، ولكن الوزارة تخاف التغيير فاستمر السوء أكثر وأكثر. وهذا ما نجنيه اليوم، وتتحملة الوزارة بنسبة عالية للبطالة لأننا ركزنا على الكم وليس الكيف.

دورة "حقوقية" لديبلوماسيين كويتيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م
اضغط هنا

الكويت – الحياة

عقدت وزارة الخارجية الكويتية دورة إقليمية في مجال حقوق الإنسان، تعدّ الأولى من نوعها لديبلوماسيين كويتيين عاملين في البعثات الديبلوماسية في القارة الآسيوية، وتستمر الدورة لمدة خمسة أيام، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية.

ورحبّ القنصل العام للقنصلية العامة لدولة الكويت في إمارة دبي والإمارات الشمالية ذياب الرشيدي بالديبلوماسيين المشاركين والقائمين على الدورة والمحاضرين، موضحاً أنّ "هذه الدورة تساهم في تعزيز مكانة دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان وخاصة أمام المحافل الدولية".

وقال أنّ "الدورة تعقد تحت إشراف معهد جنيف لحقوق الإنسان وبمشاركة مجموعة من الخبراء الدوليين في هذا المجال"، وتناقش مفاهيم ومصطلحات حقوق الإنسان، والإتفاقات المتعلقة بهذا المجال.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/24/article920839.html

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 23 جماد اول 1435هـ - 24 مارس 2014م

http://www.alsharq.net.sa/2014/03/24/1106397